

ثقافة

عدد عن الثقافة واللامركزية والتنمية
الإنسانية المستدامة

مع العدد كتاب مجلة ثقافة
في ترجمة العلوم في الوطن العربي

العـــدد الخامس عشر
رجب ١٤٤٧هـ / يناير ٢٠٢٦م

مشتملات العـــــدد

محمد ناسـمي
كاتب من المغرب

دور الثقافة في التنمية البشرية المستدامة من خلال خطط التنمية العربية

لم تعد التنمية تخضع للصدفة، وإنما أصبحت تخضع لمسار طويل الأمد يبدأ بتشخيص الوضع الحالي، مع وضع رؤية وأهداف مستقبلية واضحة، يكون تنفيذها عبر خطط للعمل. ومن هنا جاءت رؤى الدول العربية المستقبلية، التي تحاول وضع تصورات للنماذج التنموية المرجوة، تعكس من خلالها طموحات الشعوب العربية في الازدهار والرفاه، إلى جانب تعزيز مكانة الدول العربية عالميًا. ومما اعتمدت عليه هذه الرؤى في تحقيق طموحتها الثقافة باعتبارها محركًا للاقتصاد من خلال الصناعات الثقافية والإبداعية وتنشيط السياحة، وقوةً من القوى الناعمة للدول العربية التي يمكن استثمارها في الدبلوماسية الثقافية، كما أنها إحدى الوسائل لبناء شخصية المواطن العربي، وتعزيز القيم بالمجتمع لدعم تماسكه، إلى جانب يمكن أن تسهم في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال التحسيس. ويأتي هذا المقال كمحاولة للبحث في مدى حضور ومساهمة الثقافة في الرؤى العربية المستقبلية باعتبارها ثروة من الثروات التي يمكن استغلالها في تحقيق التنمية المنشودة.

الثقافة أولوية من أولويات رؤية عمان ٢٠٤٠

اعتبر البنك الدولي رؤية عُمان ٢٠٤٠ هي بوابة السلطنة لعبور التحديات ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية واستثمار الفرص المتاحة، من أجل تعزيز التنافسية والنهوض بدور فاعل في التجارة العالمية؛ لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، هذه الرؤية التي جاء في مقدمتها أن «هوية عمان راسخة، منفتحة على الهويات والثقافات الأخرى ومستوعبة لها على اختلاف مشاربها»، ولهذا وضعت الثقافة من أولوياتها الوطنية خاصة ضمن عالم متسارع في ظل العولمة، يحتم التوازن بين الحاجة للتحديث والاندماج في عصر التقنيات المتقدمة و«الانتماء للثقافة الأصيلة المتجذرة، إغناءً للهوية العمانية، وحرصًا على التقاليد الخصوصية»، وذلك للاستفادة من الفرص المتاحة، لكن-أيضًا- للحفاظ كذلك على الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة. ولبلوغ هذا الغرض ترى رؤية عمان ٢٠٤٠ أنه لا بد من إدماج الثقافة في المناهج والبرامج التعليمية، وتعزيز دور

المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على التراث الوطني العماني بدعم من الحكومة والقطاع الخاص، إلى جانب النهوض بدور الإعلام «في تأطير ثقافة الشباب العماني، وإيجاد التوازن بين موروثات الحضارة ومرتكزات الهوية من جانب، والتطورات التقنية [...] من جانب أخر».

وهكذا فقد حددت رؤية عمان عدة أهداف من أولويتها المتعلقة بالمواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، لعل أهمها:

– مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميا

– استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني

– مجتمع متمكن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها

– مجتمع معرفي واعٍ يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية؛

– إعلام مهني معزز للوعي المجتمعي ومساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الثقافة مكمن من مكامن قوة رؤية السعودية ٢٠٣٠

في عام ٢٠١٦ أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها لـ ٢٠٣٠ التي تمثل خارطة طريق تطمح التحول نحو مستقبل أكثر رخاء وتطور، مرتكزة في ذلك على مكامن قوتها، والتي من أهمها الإرث الثقافي والتاريخي السعودي العربي الإسلامي الذي تفخر به، والذي تدرك «أهمية المحافظة عليه لتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ القيم العربية والإسلامية الأصيلة»، خاصة أن المملكة العربية السعودية كانت ملتقى حضارات متنوعة، وهو ما جعلها تتميز اليوم بتنوعها الثقافي الذي

وتقوم رؤية السعودية ٢٠٣٠ على ثلاث محاور رئيسية تحضر الثقافة فيها بقوة، ففي المحور الأول: مجتمع حيوي؛ نجد أن الثقافة مكون أساسي من مكوناته حيث تلتزم فيه السعودية بتشييد أكبر متحف إسلامي في العالم يؤرخ لجميع عهود الحضارة الإسلامية، كما تلتزم فيه بدعم الثقافة والترفيه من خلال «إقامة المشروعات الثقافية والترفيهية من مكتبات ومتاحف وفنون وغيرها، [ودعم] الموهوبين من الكتّاب والمؤلفين والمخرجين، [ودعم] إيجاد خيارات ثقافية وترفيهية متنوعة تتناسب مع الأذواق والفئات كافة، ولن يقتصر دور هذه المشروعات على الجانب الثقافي الترفيهي، بل ستلعب دورًا اقتصاديًا مهمًا من خلال توفير العديد من فرص العمل». ومن أجل هذه الأهداف أطلقت العربية السعودية برنامجها الوطني «داعم» الذي يعمل على تحسين الأنشطة الثقافية والرياضية. وإلى جانب هذا فيعتمد هذا المحور على الثقافة في بناء شخصيات أبناء السعودية ولهذا الغرض أكدت أنها ستعمل على استحداث «مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية». كما تحضر الثقافة في المحور الثاني: اقتصاد مزدهر، من خلال دعم القطاعات الواعدة كقطاع السياحة والترفيه الذي مما سيعتمد عليه في اقلاعه التراث السعودي.

الثقافة في رؤية نحن الإمارات ٢٠٣١ وأجندة الثقافة ٢٠٣١

تحاول دولة الإمارات العربية المتحدة استكمال نهضتها التنموية في المستقبل عبر رؤيتها نحن الإمارات ٢٠٣١ التي تتوزع على أربعة محاور استراتيجية، أولها محور: وطن شامخ بهويته يدعم ازدهار الإماراتيين والذي يهدف إلى وضع «منظومة اجتماعية متكاملة تمكن وتطلق قدرات الإماراتيين على الموروث الثقافي وترسخ الهوية والقيم الإماراتية» في ظل جميع المتغيرات التي يعرفها العالم، من خلال تعليم متقدم.

لكن الثقافة ستأخذ مساحة أكبر منذ عام ٢٠١٨ ضمن استراتيجية ثقافية طموحة وأكثر استدامة

هـي أجنـدة الثقافـة ٢٠٣١ التـي تعتبـر أول اسـتراتيجية وطنيـة للثقافـة في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة والتـي تهـدف مـن خـلال محاورهـا السـبعة علـى الحفـاظ علـى الهويـة الوطنيـة الإماراتيـة، وتعزيـز العلاقـة بين المجتمع الإماراتـي والثقافـة، ودعـم المواهـب والمبـدعين في مختلـف المجالات الثقافيـة، وذلـك مـن خـلال تشـييد بنيـة تحتيـة ثقافيـة متطـورة، وتشـجيع الصناعـات الثقافيـة الإبداعيـة التـي ستسـمح في خلـق منظومـة ثقافيـة أكثـر اسـتدامة تسـهم-كذلك- في تعزيـز دور الثقافـة في العمـل الدبلوماسـي وبنـاء العلاقـات الدوليـة مـع باقـي شـعوب العالـم، ونشـر القيـم الإنسـانية كالتسـامح.

الكويت رؤية ٢٠٣٥ الثقافة ضمن الكويت الجديدة

أعلنت الحكومـة الكويتيـة عـام ٢٠١٧ عـن خطـة تنمويـة جديـدة مـن سـبعة ركائـز هـي رؤيـة ٢٠٣٥، والتـي تهدف إلى تحويـل الكويـت إلـى مركـز مالـي وتجـاري وثقـافي إقليمـي، والتـي ممـا تعتمـد عليـه مـن أجـل تحقيـق هـذا الهـدف الثقافـة. وذلـك عبـر تعزيـز قـدرات المواطنين في اكتسـاب المعـارف والمهـارات وقـدرات الإبـداع والتـي سـتكون مـن خـلال خلـق مجمـع الكويـت للصناعـات الإبداعيـة، والمشـاركة الفعالـة في المجتمـع العالمـي في مجـال الدبلوماسـية والتبـادل الثقـافي عبـر تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف أهمهـا «تطويـر العلاقـات الثقافيـة مـع الـدول العربيـة الشـقيقة والأجنبيـة الصديقـة، صقـل المواهـب الفرديـة وتنميتهـا وتحفيزهـا للمثـول في المحافـل الدوليـة...». إلـى جانـب هـذا تعتمـد هـذه الرؤيـة علـى تطويـر المكتبـات العامـة إلـى مكتبـات نموذجيـة ذكيـة والاسـتثمار فيهـا، وإطـلاق منصـة الأحمـدي التـي «هـي نمـوذج لمنصـة الـتراث الثقـافي والعمرانـي تخلـق سياسـة واسـتراتيجية ثقافيـة مسـتدامة».

الثقافة خيار من خيارات رؤية قطر ٢٠٣٠

جـاء في مقدمـة رؤيـة قطـر ٢٠٣٠ أن رغـم تقـدم قطـر في جميـع المجالات إلا أنهـا «اسـتطاعت المحافظـة علـى تقاليدهـا الثقافيـة وقيمهـا بوصفهـا دولـة عربيـة وإسـلامية». ولهـذا كان مـن خياراتهـا الخمسـة التحديـث والمحافظـة علـى التقاليـد، حيـث اعتبـرت أن المحافظـة علـى التقاليـد القطريـة مـن أهـم التحديـات التـي تواجـه المجتمـع القطـري خاصـة في زمـن العولمـة الـذي يتنامـى فيـه التحديـث والعصرنـة، «ورؤيـة قطـر الوطنيـة تسـتجيب لهـذا التحـدي وتسـتهدف ربـط القـديم بالحديـث بشـكل متـوازن».

وفي بنـاء المؤسسـات والمجتمـع المدنـي مـن أجـل أن تسـهم في «المحافظـة علـى الـتراث الثقـافي والوطنـي وتعزيـز القيـم والهويـة العربيـة والإسـلامية»، أمـا علـى المسـتوى الدولـي فـإن تعزيـز دور قطـر إقليميًـا ثقافيًـا عبـر «تكثيـف وتعزيـز التبـادل الثقـافي مـع الشـعوب العربيـة خاصـة والشـعوب الأخـرى عامـة، رعايـة ودعـم حـوار الحضـارات والتعايـش بين الأديـان والثقافـات المختلفـة».

الثقافة في رؤية البحرين ٢٠٣٠

اعتبـرت رؤيـة البحريـن لـ ٢٠٣٠ أن المجتمـع البحرينـي مجتمـع طمـوح متعـدد الثقافـات أسـهم في اندمـاج المهاجرين والعمالـة الأجنبيـة، وذلـك «التزامًـا منهـم بـروح التقاليـد الإسـلامية الحقـة، وتعاليـم الديـن الحنيـف القائمـة علـى التسـامح وكـرم الضيافـة، فـإن شـعب البحريـن يرحـب بالأجانـب في المملكـة، والذيـن يسـهم اندماجهـم ضمـن المجتمـع البحرينـي». كمـا أن الثقافـة أساسـية في رؤيـة البحريـن فيمـا يرتبـط بالأمـن والترويـج للـتراث الثقـافي، وهكـذا اعتبـرت أن البحريـن سـوف تبقـى «موطنًـا لثقافـة غنيـة وقديمـة [...] [لهـذا] سـوف يتـم تنفيـذ مبـادرات للترويـج للـتراث الثقـافي». وللمحافظـة علـى هـذا الأخيـر وضعـت رؤيـة البحريـن عـدة طـرق كتطبيـق القانـون، و«تشـجيع الأجيـال الجديـدة مـن المواطنين البحـرين علـى الحصـول علـى الدرايـة والمعرفـة العميقـة بتراثنـا العميـق».

الثقافة رافعة اقتصادية واجتماعية في رؤية الأردن ٢٠٢٥

مما ركزت عليه رؤية الأردن ٢٠٢٥ على الثقافة لتعزيز الهوية الوطنية، ولعب دور توعوي وتنويري بالمجتمع، إلى جانب ضمان الاستقرار وضمان السلم في ظل تنامي العنف والتطرف...،-وأيضًا- ليكون «رافعة اقتصادية واجتماعية رافدة للتنمية الوطنية من خلال الاستثمار في قطاع الصناعات الثقافية، المشهود لها بالكفاءة والقدرة على الانتشار في الدول العربية وبخاصة صناعة السينما والدراما، والمعرفة والنشر والمهرجانات، كما يمكن لهذا القطاع في حال تفعيله أن يكون رافدًا حقيقًا للتنمية السياحية أو السياحة الثقافية».

الثقافة في رؤية العراق ٢٠٣٠

اعتبرت رؤية العراق ٢٠٣٠ أن عقد عزم سير في طريق التنمية المستدامة، انطلاقا بما تمتلك «إرث حضاري وفكري وثقافي وامتداد رسالي»، وأن بناء الانسان الذي من أولويات التنمية الذي مما يجب أن يكون عليه «تشجيع الفئات الأضعف بينهم على تحقيق اندماج فاعل في المجتمع؛ لضمان مشاركة الجميع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية».

الثقافة مصدر قوة لتحقيـــق التنمية المستدامة في رؤية مصر ٢٠٣٠

وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ الثقافة في صلب اهتماماتها حيث كانت أحد المجالات الكبرى بالمحور الاجتماعي، واعتبرت أنه يمكن للثقافة أن تكون «مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا». وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الكبرى هي:

- **بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف:** «بناء توافق مجتمعي حول منظومة القيم المحورية الإيجابية في المجتمع المصري، وتفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع، وتفعيل منظومة القيم الإيجابية في الخطاب الديني».

- **تمكين الإنسان المصري من وصول وسائل اكتساب المعرفة:** عبر توفير الخدمات الثقافية والفنية لجميع فئات المجتمع المصري. ولبلوغ هذا الهدف فقد وضع ١٢ مؤشرًا منها رفع نسب السكان المشاركين والمستفيدين من الأنشطة والأحداث الثقافية، مع تقليص نسب السكان غير القادرين من الوصول إلى الخدمات الثقافية، والوصول إلى التناسب بين عدد السكان مع عدد المواقع الثقافية في مختلف محافظات مصر. وكذلك الوصول إلى تناسب قدرة المؤسسات الثقافية على تلبية جميع الحاجيات الثقافية، والرفع من عدد المكتبات العامة ونوادي المعلومات، والاهتمام بالتنوع الثقافي في مصر بما فيه الاهتمام بالثقافات الفرعية. أما لتمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق في الوصول إلى المعرفة وضمان حرية تداولها فقد وضع ٩ مؤشرات من أبرزها «تزايد عمليات رقمنة المنتجات الثقافية والفنية والمعرفية لسهولة الوصول إليها عن طريق الأنترنت، تزايد حجم النشر الرقمي من الكتب والفعاليات الثقافية والفنية، تزايد حجم المستفيدين والمشاركين في المحتوى الرقمي للمنتجات الثقافية والفنية سنويًا بما يصل إلى ٨٠ من السكان بحلول ٢٠٣٠ ...»، ولاكتشاف ورعاية الموهوبين والنابغين في كافة المجالات فقد وضعت ٦ مؤشرات أهمها؛ اكتشاف الأطفال والشباب الموهوبين في مختلف الميادين وعلى صعيد جميع محافظات مصر، والرفع من عدد مراكز التميز التي تضم النوابغ والمواهب في مختلف الميادين الثقافية والفكرية والفنيـــة، وتخصيص ١ ٪ من الموازنة العامة على أن تصل إلى ٣ ٪ لاكتشاف المواهب والنوابغ، الزيادة من عدد الجوائز السنوية التي تشجع الإبداع.

- **فتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر:** وذلك من خلال انفتاح الثقافة المصرية على العالم عبر ١٠ مؤشرات منها الزيادة في حجم الإنتاج المترجم من وإلى اللغة العربية بمعدل ١٠٠٠ كتاب / السنة، الزيادة في عدد الأنشطة التي تسهم في الانفتاح على الثقافات العالمية، والزيادة في حجم تمثيل مصر في المؤتمرات والمهرجانات والفعاليات الدولية، ورفع عدد الأنشطة الدولية التي يمكن أن تقدم صورة جيدة لمصر في العالم، ونسبة السكان المؤيدين بفاعلية الخدمات الثقافية في الانفتاح على الثقافات الأخرى، وزيادة عدد المدن الثقافية بمصر.

- **إدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري:** عبر إدماج التراث الثقافي المصري في المنظومة الثقافية للدولة وذلك من خلال ٧ مؤشرات من أهمها «وجود برامج فعالة في التعليم الرسمي وغير الرسمي وفي الخطاب الإعلامي بصفة عامة لتعليم التراث الثقافي على نطاق واسع، واستكمال جهود التراث الشعبي المصري من مختلف محافظات مصر، وإنشاء الأرشيف القومي للفولكلور (التراث المادي واللامادي، وإضافة مواقع جديدة مسجلة ضمن التراث العالمي...»

- **إكسابه القدرة على الاختيار الحر:** ببناء آليات لتعزيز حرية التفكير والاعتقاد والإبداع من خلال ٨ مؤشرات هي: وضع قوانين لحماية حرية الابداع، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية، والحد من ظاهرة المحسوبية ضد الباحثين والمبدعين والكتاب، والزيادة في معدل الإصدارات والعروض الفنية مختلفة عن وجهات نظر المؤسسات الرسمية، والرفع من نسبة احترام المجتمع المصري لحرية الاعتقاد والفكر والابداع، وتقليص معدل الاعتداء على حرية المبدعين...

- **أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي وأساسًا لقوة مصر الناعمة:** وذلك من خلال تعزيز الاهتمام بالثقافة الداعمة للتنمية المستدامة وتأكيد قوة مصر الناعمة، وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية، وبناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن.

الثقافة والهوية الليبيتين أساس رؤية ليبيا ٢٠٣٠

جاء في مقدمة رؤية ليبيا ٢٠٣٠ أن ليبيا لديها «قيم راسخة شكلتها تقاليد التعامل الإيجابي مع الثقافات والبلدان الأخرى، [و] إن لبيبا ليست دولة ستبدأ من الصفر، لكن يتعين علينا البناء انطلاقًا من قيمها الثقافية والاجتماعية الغنية» التي رسمت ملامح تأسيسها في الماضي»، حيث تعتبر هذه الرؤية أنه لا يمكن لليبيا أن تتقدم وتتطور دون أن تصبح أمة موحدة تضم جميع الليبيين يتقوى فيها الشعور بالهوية المشتركة، والافتخار بتراثها الروحي والثقافي والاجتماعي الغني، مما سيعزز السلم داخل المجتمع، ويزيد من ولاء الفرد لبلاده، وخلق مجتمع يتمتع بالثقة، ويعتز بإنجازاته، ويواجه تحديات المستقبل. وهكذا فقد اقترحت رؤية ليبيا ٢٠٣٠ عدة مشاريع لإعادة بناء الهوية الوطنية، هي

- تعزيز التنمية المجتمعية من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المراكز المجتمعية، والنوادي الرياضية ومراكز الشباب

- تأسيس برنامج للخدمة الوطنية كبديل للخدمة العسكرية الإجبارية؛

- إطلاق حملة توعية وطنية تهتم بالتراث الإسلامي والعربي والأمازيغي والتارقي والتاباوي والإفريقي لليبيا، وتسلط الضوء على قيم مثل المسؤولية المدنية، والابتكار، والجدارة، والحوكمة الجيدة

- مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالحفاظ على التراث الثقافي والأثري لضمان حماية وترميم المتاحف الوطنية

مساهمة الثقافة في بناء الرأسمال البشري في رؤية تونس ٢٠٣٥

راهنت تونس على الثقافة في رؤيتها لعام ٢٠٣٥ من أجل بناء رأسمالها البشري الذي اعتبرته قوام تنميتها المستدامة، ولهذا اعتبرت أن الخيار الاستراتيجي في المجال الثقافي يقتضي «جعل الثقافة دعامة جوهرية في بناء المستقبل وقاطرة أساسية للتنمية الشاملة والمندمجة والمستدامة يكون الإنسان محورها وهدفها عبر تنمية القدرات الذاتية للأفراد»، هذا إلى جانب الرفع من مساهمة الثقافة في خلق الثروة من خلال تنمية وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، وتطوير الاستثمار في التراث والسياحة الثقافية، إضافة إلى استغلال الثقافة في الدبلوماسية الثقافية.

وإذا كانت رؤية تونس ٢٠٣٥ تعتمد على الجالية التونسية بالخارج كذلك لتحقيق التنمية المستدامة، فإن من الوسائل التي وضعتها لبلوغ ذلك «الإحاطة الثقافية خاصة بالأجيال الجديدة تجذيرًا لهويتها الوطنية».

الثقافة والتنمية بالمغرب من خلال النموذج التنموي الجديد ٢٠٣٥

اقترح النموذج التنموي الجديد للمغرب استثمار مؤهلات المغرب من أجل النهوض بالتنمية بالبلاد، والتي من أهمها تاريخ المملكة المغربية العريق، وانتماء البلاد إلى مجموعة من الحضارات العظمى، إلى جانب التوفر على ثراء وغنى في رأسماله غير المادي، وتنوع ثقافي غني. هذه المؤهلات التي لعبت عدة أدوار بالنسبة للمغرب حيث «بفضل موقعه الجغرافي، عند ملتقى الحضارات، بين إفريقيا والمشرق والعالم الغربي، تمكن المغرب من نسج علاقات دبلوماسية وثقافية مع شبكة واسعة من الدول». أما الأواصر التي تربطه بإفريقيا فجعلت علاقاته «ببلدانها تأخذ في الوقت ذاته أبعادًا فنية وأدبية ومعمارية وروحية. وقد بات هذا الانتماء المتجذر لإفريقيا يكتسي اليوم بعدًا جديدًا، [...] مع توقيع عدد مهم من اتفاقيات الشراكة مع مختلف دول القارة»، أما لترصيد المنجزات فيقترح النموذج التنموي الجديد في الميدان الثقافي «خلق منصات تعبيرية جديدة على غرار المهرجانات المتعددة والإذاعات الخاصة ووسائل الإعلام الإلكترونية وتطور الشبكات الاجتماعية، يترجم بقوة خيار الانفتاح والتحول الذي تنهجه بلادنا». ولتحقيق طموح جديد ومشروع إلى بلوغ مستوى أعلى من التنمية يكون فيه للمواطن مكانة مركزية فقد اقترح في البعد الخاص بتعزيز قدرات الفرد من خلال مثلاً الترفيه والثقافة، مع انتقاد النموذج التنموي القديم الذي فيه «الحقل المدرسي والإعلامي والمؤسساتي... إلخ، ليس مواتيًا لتحقيق النمو والتطور الثقافي للفرد وانبثاق مضامين ثقافية». ولهذا ففي الخيارات الكبرى من أجل تحقيق الطموح المنشود ففي تحرير طاقات المواطنات والمواطنين يرى النموذج التنموي الجديد أن الولوج إلى الثقافة من أهم العوامل المسهمة في بناء الرأسمال البشري، حيث في الخيار الثاني اقترح على الدولة خمسة أهداف استراتيجية، منها: جعل الولوج للثقافة والرياضة قضية ذات أولوية، من خلال الاستثمار في البنيات التحتية والتجهيزات وتثمين المواهب، والتي حدد لتحقيق هذا الهدف الإجراءات التالية:

- العمل على استعادة الثقافة لموقعها المحوري داخل المنظومة التربوية وجعلها الأساس الذي تقوم عليه جهود تنمية الشباب وتوطيد التماسك الاجتماعي

- الحرص على خلق أمكنة للعيش ذات وظيفة ثقافية متاحة أمام جميع المواطنين والمواطنات، سيما من خلال خلق شبكة وطنية من المكتبات العمومية للقرب.

كما اقترح النموذج التنموي فيما يخص المبادرات والمقاولات وضع برنامج لدعم تطوير مجموعة من القطاعات من خلال الاستثمارات المشتركة ما بين القطاعين العام والخاص، مثل «استثمار الإمكانات التي تتيحها صناعة الثقافة، من خلال إحداث منظومة تشمل الأنشطة الإبداعية والإنتاجية والتسويقية للسلع والخدمات والمحتويات ذات الصبغة الإبداعية والثقافية». أما من أجل نجاح النموذج التنموي فدعا المجلس والاجتماعي والبيئي الدولة

المغربيـة إلـى إعطـاء قـرارات وإشـارات قويـة تعـزز ثقـة المغاربـة في مسـتقبل أفضـل لإضفـاء المصداقيـة علـى هـذا النمـوذج التنمـوي، وذلـك مـن خـلال-مـثلاً- الثقافـة المغربيـة التـي تسـتمد قوتهـا مـن القيـم التـي ينبغـي استثمارها كرافعـة للتنميـة. ولهـذا دعـا المجلـس إلـى تثمين هـذه الثقافـة أو كمـا عبـر عنهـا «تمغرييت» التـي «تسـتوعب هويـة متميـزة هـي ثمـرة روافـد متعـددة. فهـذا الشـعور بالانتمـاء لـدى جميـع المغاربـة، وهـذا الاعتـزاز بالهويـة المغربيـة قبـل كل شـيء، وهـذا التشـبث بالقيـم الإنسـانية التـي تمثـل مصـدر تمنيـع كذلـك ضـد التطـرف [...]، وهـذه التقاليـد والعـادات وكـذا نمـط العيـش، تشـكل كلهـا رصيـدا فريـدا لـم يُثمـن بالشـكل المطلـوب».

خاتمة

يتبين أن الثقافـة حاضـرة في جميـع الـرؤى العربيـة وإن كانـت بدرجـات متباينـة مـن رؤيـة إلـى أخـرى، مـا بين رؤى عربيـة اعتبـرت الثقافـة ركيـزة مـن ركائزهـا، وبين رؤى اعتبـرت الثقافـة أولويـة مـن أولوياتهـا لحفـظ



هويتها الوطنية خاصة في ظل عالم متغير مع العولمة. وبين رؤى أخرى اعتبرتها مكون أساسي من مكونات بناء مجتمع معرفي واعي، بل هناك العديد من الرؤى العربية التي اعتبرت الثقافة موردًا اقتصاديًا يمكن أن يسهم في خلق الثروة وينشط الاقتصاد ويسهم في الناتج الوطني الإجمالي ويوفر مناصب الشغل من خلال خلق وتنشيط الصناعات الثقافية والإبداعية والأنشطة السياحية، في حين اعتبرت رؤى عربية أخرى الثقافة قوة من قواها الناعمة التي يمكن استثمارها في العمل الدبلوماسي وبناء العلاقات مع باقي شعوب العالم، ودعم حوار الحضارات والتعايش مع مختلف الثقافات العالمية.

المراجع

– الشعيبي، ب. (٢٠١٥). التسامح في الدين وأثره في حكمة السيد سعيد بن سلطان. مسقط. بيت الغشام.

- Al Maani, M. (2018). The Role of Translation in forming Interdisciplinarity in Arab Medieval Times: A Historiographical Review, in M. Al Suqri, et al. (ed.) Promoting Interdisciplinarity in Knowledge Generation and Problem Solving. USA. IGI Global.

- Catford, J. (1995). A Linguistic Theory of Translation. London. Oxford University Press.

- Dimitri, G. (1998) Greek Thought, Arab Culture: The Graeco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abbasid Society (2nd-4th & 8th-10th C.). Florence, KY, USA: Routledge.

- Lefevere, A. 1992. Translation/History/Culture. London. Routledge.

- Munday, J. (2016). Introducing Translation Studies: Theories and Applications (4th ed.). London. Routledge.

- Savory, T. (1959). The Art of Translation. Boston. The Writer.

- Smith, Sylvia (1995): Cultural Clash: Anglo-American Case Law and German Civil Law in Translation. In M. Morris (ed.), Translation and the Law (179-200). Amsterdam. John Benjamin.

- Vermes, A. (2010). Translation in Foreign Language Teaching: A Brief Overview of Pros and Cons. Eger Journal of English Studies X, 83-93.

